



الأردن

بناء اقتصاد قائم على المعرفة العالمية

موجز:

بدأ الأردن في إجراء إصلاحات تعليمية شاملة بهدف استثمار سجلها المتميز في إتمام مراحل التعليم ومحو أمية الكبار. ولقد عملت إصلاحاته على تعزيز أهداف وإستراتيجيات سياسة التعليم وأجرت تعديلات على برامج التعليم وممارساته وعملت على تحسين المنشآت المدرسية وبيئات التعلم وارتقت بعنصر المساواة على مستوى المناطق الأكثر فقراً في البلد.

التحدي:

بلغ معدل إتمام التعليم الابتدائي للأردن 97 في المائة عام 2000، بينما بلغ معدل محو أمية الكبار 90 في المائة، وهو المعدل الأعلى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والأردن في الوقت نفسه بلد متقدم للغاية فيما يتعلق بالقضاء على التفرقة بين الجنسين؛ حيث شكلت أعداد الملتحقين بالتعليم من الإناث نسبة 50 في المائة على مستوى كل من التعليم الأساسي والثانوي عام 1999. وعند تصنيفها لمستويات تقييم التعليم الدولي، منحت اتجاهات الدراسة الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم عام 1999 الأردن درجة تفوق المتوسط في كل من مادتي الرياضيات والعلوم.

وأعدت الحكومة الأردنية تقييم توجيها الترموي العام، وفي إطار ذلك، إستراتيجية تنمية الموارد الخاصة بها، والموضحة في رؤية الأردن 2020 وفي منتدى رؤية 2002 حول مستقبل التعليم. وقد ركز هذا التحول اهتمامه على الحاجة إلى كل من إعادة توجيها نظام التعليم وتحسين جودته وكفاءته وعدالة توزيعه. وعليه، فبمساندة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صممت الحكومة إستراتيجية تعليمية شاملة من أجل التصدي للتحديات الآتية في قطاع التعليم:

- الترتيبات المؤسسية تتلاءم مع نموذج إدارة تقليدي هرمي من القمة إلى القاعدة بدلاً من النموذج القائم على المشاركة، والذي يستند على النتائج، ويتركز على المتعلمين.
- المنهج مصمم بناءً على أساليب التلقين التقليدية. مؤهلات المعلمين الأكاديمية غير كافية لتجعلهم قادرين على تقديم تعليم صالح لاقتصاد المعرفة، ويتأخر الطلاب عن أقرانهم المنتمين لباقي دول العالم في عمليات التقييم على المستوى الدولي.
- المدارس الحكومية غير آمنة، ومكتظة بالطلاب، وتفتقر إلى الموارد الكافية لتحصيل العلم والضرورية للتعليم المؤهل لعصر اقتصاد المعرفة.



- لا تملك الأسر المعيشية صاحبة الدخل المنخفض، ولا سيما في المناطق الريفية، فرصة متساوية لإلحاق أطفالها بالمرحلة الأولى من التعليم، والسبب الأساسي لذلك يعود إلى أن القطاع الخاص هو المسؤول عن توفير التعليم خلال مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.

النتائج:

حقق إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة معظم أهدافه المرجوة والتي حددت خطوطها العريضة تحت مكوناته الأربعة الرئيسية:

(1) إعادة توجيه أهداف السياسة التعليمية واستراتيجياتها من خلال الحوكمة والإصلاحات الإدارية. تم وضع إستراتيجية وطنية، بعد إجراء عملية تشاورية واسعة النطاق، باعتبارها دليلاً تسترشد به وزارة التربية والتعليم في عملها. وعلاوة على ذلك، تمت مراجعة آليات الحوكمة والإدارة من أجل ضمان مزيد من إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار وعمليات تقديم المهارات الأساسية والقدرات الجوهرية من أجل اقتصاد المعرفة. ولمزيد من تحسين عملية المشاركة في معلومات إدارة التعليم، تم إنشاء نظام دعم اتخاذ القرار التعليمي لتقديم المعلومات حال طلبها حول الأنشطة التنموية في التعليم، وبحلول عام 2006 كان 50 في المائة من متخذي القرار والباحثين عن المعلومات والباحثين العلميين يستعينون بذلك النظام، ثم زادت النسبة إلى 90 في المائة عام 2008. وقد روجعت كذلك أدوار المجلس الوطني لتنمية الموارد البشرية والمركز الوطني للاختبارات من أجل توجيه وإعلام الهيئات الأخرى الضالعة في البحوث التعليمية المتعلقة باقتصاد المعرفة. والأهم من ذلك، أن الاستثمارات في الإصلاحات التعليمية تدار حالياً بشكل جيد بواسطة وحدتين جديدتين تم تأسيسهما داخل وزارة التربية والتعليم: وحدة التنسيق الإنمائي ولجنة السياسات والأولويات. إن وحدة التنسيق الإنمائي سوف تؤدي دور الأمانة الفنية للجنة السياسات والأولويات. وتحت رعاية صناديق الابتكار، تم تنفيذ 164 مشروعاً حيث اكتملت سبعة من أصل ثماني جولات

(2) تحويل برامج التعليم وممارساته من أجل اقتصاد المعرفة. تم وضع مناهج وأساليب تدريس حديثة تشدد على التعليم القائم على اقتصاد المعرفة (التفكير الإبداعي، والتفكير النقدي، والتعليم المرتكز على الطالب، إلخ). ومع تلبية 95 في المائة من الأهداف المرجوة في ظل هذا المكون، تمت معاونة الطلاب والمعلمين على إدراك تميز التعليم القائم على المعرفة بالمقارنة بأسلوب التدريس التقليدي القائم على الحفظ والتلقين. وتم استخراج نتائج التعليم على مستوى كافة المواد التعليمية والصفوف بالتعليم العام. وتم كذلك تحقيق نتائج متوسطة في العديد من المجالات المهنية.

وقد تم تقديم تدريب يهدف إلى تحسين المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر للمعلمين؛ وتم تدريب 85.118 معلم ومنح 55.000 منهم شهادات في استخدام برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب آي سي دي إل (ICDL)؛ وتم تدريب 57.700 معلم ومشرف آخرين وتم منح 7700 منهم شهادات في إنتل (INTEL)؛ وتم تدريب 2583 ومنح 1820 منهم شهادات في برنامج "ورلد لينكس" (World Links). وبدأ 80 في المائة من المعلمين في استخدام منهجية حديثة في التدريس تتفق والتعليم من أجل اقتصاد المعرفة.

كما تحسن متوسط التقدير الموحد للطلاب الأردنيين في التقييمات الدولية في مادتي الرياضيات والعلوم. وفي عام 2007 أظهرت نتائج اتجاهات الدراسة الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم تحسناً إيجابياً وكبيراً إلى حد ما في الأداء. أما في العلوم، فقد حسنت الأردن من ترتيبها الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن الارتفاع الذي تحقق في درجات اتجاهات الدراسة الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم خلال 2003-2007 لم يكن ارتفاعاً ملحوظاً من الناحية الإحصائية، فإن الترتيب الدولي والإقليمي للأردن تقدم بخطى ثابتة خلال هذه الفترة الزمنية، في إنجاز لم يستطع أغلب المشاركين الآخرين من جميع أنحاء العالم مضاهاته. وارتقت الأردن في ترتيبها الدولي على مستوى اتجاهات الدراسة الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم من المركز الخامس والعشرين إلى المركز العشرين في مادة العلوم ومن المركز الثاني والثلاثين إلى الحادي والثلاثين في مادة الرياضيات من عام 2003 حتى 2007، على الترتيب.

(3) ضمان تقديم قدر كافٍ من المنشآت المدرسية الآمنة من الناحية الإنشائية وتوفير بيئة تعليمية متطورة. حصل 80 في المائة على الأقل من طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية على فرصة استخدام منشآت ومرافق مدرسية آمنة وكافية. ومع اكتمال المشروع، تم تزويد 942422 طالباً (أي بنسبة 87.4 في المائة من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم) ببيئة مشجعة على التعليم من خلال إقامة منشآت مدرسية متميزة من الناحية البيئية. وعمل استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات داخل الفصول على تعزيز التجربة التعليمية للطلاب، حيث صار ما لا يقل عن 70 في المائة من طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية من التعليم الآن يستخدمون بوابات التعليم على الإنترنت؛ وتتصل 84 في المائة من المدارس (2822 من أصل 3350 مدرسة) من خلال شركة "الأردن تيليكوم" (2562 مدرسة) ومن خلال الشبكة الوطنية عريضة النطاق (260).

(4) العمل على تعزيز المساواة في المناطق منخفضة الدخل عن طريق توفير مدارس رياض الأطفال للأطفال الذين بلغوا الخامسة من العمر. تحقق هدف الوصول إلى 51 في المائة كمعدل إجمالي للالتحاق بالتعليم في المستوى الثاني من رياض الأطفال (للأطفال من سن 5 إلى 6 سنوات) بشكل كامل. نتيجة لزيادة الطلب على التعلم القائم على اقتصاد المعرفة خلال المرحلة المبكرة من التعليم، تلقى 100 في المائة من معلمي رياض الأطفال تدريباً على المناهج الوطنية وتلقى 93 في المائة منهم تدريباً على "برنامج التعامل مع الأطفال الصغار" الذي يشجع على التفكير النقدي وتحسين مهارات التواصل والمهارات المعرفية الأساسية.

النهج المتبع

في سبتمبر/أيلول 2002 قدم عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني رؤيته المتمثلة في جعل الأردن ملقياً لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة بأسرها. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، جعلت الأولوية القصوى لتنمية رأس المال البشري من أجل اقتصاد المعرفة. وأعدت الحكومة الأردنية برنامجاً رئيساً لإصلاح التعليم تحت عنوان "إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة"، وسعت للحصول على معونة البنك الدولي للإنشاء والتعمير من أجل تطوير ذلك الإصلاح وتمويله. وقد صمم برنامج "إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة" كبرنامج قطاعي شامل متعدد الجهات المانحة يستمر لمدة عشر سنوات. وكان



هدفه تحويل نظام التعليم في مراحل الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي من أجل تخريج خريجين يتمتعون بالمهارات الضرورية لاقتصاد المعرفة. وبدأت المرحلة الأولى (إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة 1) عام 2003 وبعد تحقيقها لنتائج متميزة، اختتمت في يونيو/حزيران 2009. ولتحقيق المزيد من توافق منظومة التعليم الأساسي بالأردن مع احتياجات اقتصاد المعرفة، تم تنفيذ برنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة لفترة ممتدة 2006-2010.

لقد كان نظام التعليم السائد والإستراتيجيات الجديدة للحكومة التي تمت صياغتها من خلال توافق الآراء التشاركية خلال منتدى رؤية عام 2002 لمستقبل التعليم هما اللذان شكلا أساساً لتطوير "إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة". والأهم، أن المنتدى الرؤية قدم إطاراً لإصلاح التعليم سمح بالتكامل بين المانحين وإسهام الحكومة من أجل هذا البرنامج بعينه. وسبقت دراسة كفاءة التكلفة في الإنفاق على التعليم الإعداد للبرنامج وقامت بتوجيه ما تلاه من عمل. كما أجري كذلك عمل تقني موسع وتفصيلي على مستوى كل من المكونات الأربعة التي تشكل البرنامج وتم إعداد سلسلة من الوثائق التقنية وتنظيم ندوات بالاشتراك مع خبراء دوليين.

وبجانب التنسيق الجيد بين الجهات المانحة والإدارة المالية المحسنة من خلال وحدة التنسيق الإنمائي والرقابة والتقييم الفعال بدعم من المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، كان لبرنامج الإصلاح أثر مضاف تمثل في حث القطاع الخاص على التعاون مع وزارة التربية والتعليم في تطوير مواد تعليمية للتعلم الإلكتروني عالية الجودة وعلى أحدث مستوى ممكن وذلك في المواد الدراسية الرئيسية، لا سيما مادتي العلوم والرياضيات، والتي ستستخدم بعد ذلك داخل المدارس الأردنية.

مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بناءً على طلب من الحكومة، لعب البنك الدولي دوراً رئيساً في مساعدة وزارة التربية والتعليم على التصميم المشترك لبرنامج الإصلاح الشامل وقيادة عملية الإشراف على تنفيذه. كذلك قدم البنك الدولي تمويلاً مقداره 120 مليون دولار أمريكي لعملية الإصلاح التي تحتاج في مجملها إلى 390 مليون دولار أمريكي. وكان المقصود من المشروع الإسهام في مجالين يتصدران قائمة أولويات إستراتيجية المساعدة القطرية للأردن 2002: (أ) السعي وراء التنمية البشرية على المستوى الإستراتيجي من أجل مساندة الأهداف الإنمائية الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر وتمكين عدد أكبر من المواطنين الأردنيين من المشاركة في اقتصاد المعرفة؛ (ب) إصلاح القطاع العام وحوكمته لتقديم خدمات عامة أكثر تحقياً للمساواة، وأكثر تمتعاً بالكفاءة والجودة. وكان هدف المشروع متفقاً مع كل من إستراتيجية المساعدة القطرية والأولويات الإنمائية للحكومة. ولعب البنك الدولي دوراً رئيساً في تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر من أجل التعلم؛ كما أدخل أيضاً دقة متزايدة في إدارة البرنامج والإدارة المالية من خلال تعاونه الوثيق مع الحكومة الأردنية وغيرها من الجهات المانحة.



تكلفة المشروع حسب المكون

بملايين الدولارات الأمريكية	أهداف المكونات الممولة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير
2.503	(أ) إعادة توجيه إستراتيجيات السياسة التعليمية
36.974	(ب) تحويل برامج التعليم وممارساته
78.626	(ج) توفير بيئات تعليمية جيدة
.406	(د) تشجيع الاستعداد للتعلم من خلال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
119.709	إجمالي تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بما فيه الرسم المقدم

الشركاء

أسهمت المساعدة الفنية الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ترجمة مقترحات المكونات إلى خطة تنفيذ خمسية متكاملة تشتمل على أنشطة ومؤشرات للمخرجات. كما أدمج البرنامج دروساً من برنامج بناء القدرات الممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية في مشروع إدارة الخدمات التعليمية للفترة 1998-2002 ومنهج الفيزياء الذي يدرس عن طريق التعليم الإلكتروني والتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقدمت شركات استشارية تابعة للقطاع الخاص مساندة قيّمة في تطوير مناهج التعلم الإلكتروني ومواده. كل تلك الجهود المبدئية أدت إلى إيجاد 18 مانحاً وشريكاً، منهم منظمات غير حكومية، وجهات مانحة دولية، والقطاع الخاص، إلى جانب الحكومة لدعم إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة. وقدم البنك الدولي منتدى للحوار والتشاور فيما بين أصحاب المصلحة، وندوات فنية لتعميق الفهم على مستوى عدة قضايا محورية (على سبيل المثال، أهمية الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي اشتركت منظمة اليونيسيف في قيادتها). واستعان فريق البنك الدولي على نحو فعال بتكنولوجيا الحاسب في الربط بين الخبراء الدوليين المقيمين في مناطق مختلفة من العالم، من بينهم البنك الأوروبي للاستثمار بلكسمبورج، في عملية إعداد البرنامج. ومن خلال عقد مؤتمرات جماعية بالصوت والصورة بمعدل مرتين أسبوعياً مع فرق تابعة للحكومة وكذلك الاتصالات المتكررة عن طريق البريد الإلكتروني مع غيرهم من الشركاء المانحين، صار فريق البنك الدولي قادراً على تقديم الموارد الضرورية سريعاً من أجل إعداد المشروع وضمان الانطلاق السلس لبرنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة.

بملايين الدولارات الأمريكية	مصدر التمويل
25.97	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
33.00	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
143.90	المقترض
17.20	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
1.79	وزارة التنمية الدولية البريطانية



مصدر التمويل	بملايين الدولارات الأمريكية
البنك الأوروبي للاستثمار، المفوضية الأوروبية	45.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	120.00
البنك الإسلامي للتنمية	23.00
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	1.50
البنك الألماني للتنمية	11.00

الخطوات التالية

لمواصلة الزخم الذي حققته المرحلة الأولى ولمزيد من تعزيز القدرة على مستوى كل من المدرسة والمديرية ميدانياً، ومن أجل مساندة القيادة الإستراتيجية على مستويات الإدارة العليا بوزارة التربية والتعليم، يركز برنامج إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة /المرحلة الثانية، الذي تم إعداده وتقييمه في عام 2009، على المعلمين (على سبيل المثال، سياسة المعلم، والتدريب أثناء الخدمة الوظيفية، والمعلمون كعامل للتغيير) والارتقاء بمستوى المديرية ميدانياً وبناء القدرات والابتكار على مستوى المدارس باعتباره جزءاً من تعزيز اللامركزية. ومن المتوقع الانتقال بسلاسة من المرحلة الأولى إلى الثانية في برنامج "إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة" نظراً لأن وزارة التربية والتعليم ووحدة التنسيق الإنمائي قد أفتتا بالفعل متطلبات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإجراءات التوريدات والإدارة المالية. وقد تم دمج مقترحات البنك الدولي بشأن الالتزام بالحماية الاجتماعية والبيئية، كما أن لدى وزارة التربية والتعليم نظاماً ولوائح ثابتة تتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بالتدابير الوقائية. وربما كان التحدي الوحيد المحتمل يتمثل في مواصلة الشعور بالمسؤولية تجاه المشروع على كافة مستويات وزارة التربية والتعليم في ظل وجود قيادات جديدة وتغير العديد من مسؤولي الإدارة العليا.